باب اعطيت الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى في القيام مقام الفاعل
من المفعول الثاني ومنها المرفوعات المبتدا اختقدم الخبر والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل
والخبر جمعهما في فصل واحد لكمال الالفة بينهما كما هو الاصل واشتراكهما في العامل المعنوي
وغيره ذلك فالمبتدا فان قيل ماله اتى بضمير الفصل في حد المبتدا والخبر دون حد الفاعل و
المفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد
دون الانعكاس وصرح به في بعض ليكون صور الحصر دالة على صور الاكتفاء و
قيل صرح بالحصر هنا ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدا وفيه نظر هو الاسم لفظا او
تقديرا المجرد الذي لم يوجد فيه عامل لفظي احترازا عن الاسم الذي فيه عامل لفظي او التجريد
يقتضي سبق الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم سبحان من ضيق فم الركية
وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى ربنا امتنا اثنتين واحييتنا
اثنتين تسمية العدم الاصلي اماتة وهنا من هذا القبيل على حمل التجريد سلب الوجود
معنى وسلب الكلي يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود
البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون شمول العدم يكون بالافتراق ايضا فسلب
التجريد وان كان سلبا لكن على وجه العدول اذ النسبة الايجابية واثبات التجريد عن جميع
العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب على سلب العموم او يقال سلمنا انه يفيد السلب
البسيط فيفيد سلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتعين احدهما وهو شمول
العدم بالقرينة عن العوامل اللفظية المنسوبة الى اللفظ نسبة المعمول الى المصدر او
نسبة الجزئيات الى الكلي اي غير التوابع وهو المراد من جميع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
بدليل ذكر التوابع بعدها وفسر العلامة جار الله الزمخشري في المفصل العوامل اللفظية
بباب كان وان وعلمت حيث قال ما هو من المبتدا والخبر فانهما الاسمان المجردان
عن العوامل اللفظية التي من شانها ان يدخل عليها وهي الابواب الثلثة ونحوها

لس

[illegible]

ليس الا والمقصود تعريف المبتدا وهو صح فبالحري ان يطلق ما عرف ولا يرد عليه نحو بحسبك درهم
لان الزائد غير معتد به مسندا اليه احتراز عن خبر المبتدا او القسم الثاني من المبتدا فانه خارج مسند
عن هذا القسم او الصفة الواقعة بعد حرف النفي كلمة او لتقسيم المحدود دون الحد حتى
ينافي ورود الحد وهو قوله الاسم كلا القسمين مانعة الخلو دون الجمع وليست للتشكيك
او للتشكيك فلا ينافي التعريف ولم يعتبر وقوعها بعد الموصول في نحو القائم ابوه زيد لان
هذا القسم من المبتدا ضروري لعدم وجه آخر والضرورة هنا للزوم اعراب الصلة باعراب
اللام الموصول كان اعرابها بعد الا بمعنى غير باعرابها ويرد عليه قائم ابوه زيد واجيب
بان هذا اذا لم يكن غيرها للابتدائية ومن الخبرية وفيه انه منقوض بجواز الامرين في الجزء به
اقائم زيد نافيا بحرف والف الاستفهام وهل كالالف وقيل له ذكر الالف للاصالة
وللتقييد رافعة حال عن ضمير الواقعة لظاهر غير ضمير مستتر فلا يرد اقائم انما احتراز
عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافعان لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا
الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال القسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان مثال الصفة
الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فان
طابقت اي كانت الصفة والاسم المرفوع بعدها مفردين مفردا مفعول به لقوله طابقت
اي اسما واقعا مفردا واقعا بعدها احترازا عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان
او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانه خبر ليس الا جاز فيه الامران احدهما
كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلا لها سادا مسد الخبر في اتمام الجملة والثاني كون
الصفة خبرا وما بعدها المبتدا لاستوائهما في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن الى
احدهما بخلاف قام زيد حيث لا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل
واستلزام حمله على الابتداء تاخير المبتدا عن الخبر فلا يسبق الذهن اليه الا الى ما هو
الاصل فيلتبس وهذا الفرق يعم جميع الصور للالتباس وجواز الوجهين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)